دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

سفيان خلوفي[1] د. كمال شريط[2]

1- جامعة العربي التبسي– تبسة، sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

2- جامعة العربي التبسي– تبسة، cherykam@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/02/24 **تاريخ المراجعة:** 2020/07/08 **تاريخ القبول:** 2020/07/08

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المحلية في الجزائر. حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم في توظيف ما يقارب (18،55%) و(23،32%) من مجموع القوة العاملة في الجزائر، والمساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بنسبة تتراوح بين (61،90%) و(68،09%)، وكذا المساهمة في القيمة المضافة بنسبة تتراوح مابين (13،23%) و(18،17%). وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة وضع إستراتيجية واضحة من أجل ترقية المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كونها عصب الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفاتيح: تنمية محلية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، الجزائر.

The role of small and medium enterprises in achieving local development in Algeria

Abstract

This study aims to shed light on the extent to which small and medium enterprises contribute to achieving economic and social indicators of local development in Algeria. Where the study found that small and medium enterprises in Algeria contribute to the employment of approximately (18,55%) and (23,32%) of the total workforce in Algeria, and contribute to the GDP outside the hydrocarbon sector at a rate ranging between (61.90%)) and (68.09%), as well as the contribution to the added value at a rate ranging between (13.23%) and (18.17%). Finally, the study recommended the need to develop a clear strategy for the promotion of economic institutions in general and small and medium enterprises in particular, as they are the backbone of the national economy.

Keywords: Local development, small and medium enterprises, Economic development, social development, Algeria.

Le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement local en Algérie

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière dans quelle mesure les petites et moyennes entreprises contribuent à l'atteinte des indicateurs économiques et sociaux du développement local en Algérie. Au cours de l'étude, il a été constaté que les petites et moyennes entreprises en Algérie contribuent à l'emploi d'environ (18,55 %) et (23,32 %) de la main-d'œuvre totale en Algérie, et contribuent au PIB hors secteur des hydrocarbures à un taux compris entre (61,90 %) et (68,09 %), ainsi que la contribution à la valeur ajoutée à un taux compris entre (13,23 %) et (18,17 %). Enfin, l'étude a recommandé la nécessité de développer une stratégie claire pour la promotion des institutions économiques en général et des petites et moyennes entreprises en particulier, car elles sont l'épine dorsale de l'économie nationale.

Mots-clés: Développement local, petites et moyennes entreprises, Développement économique, développement social, Algérie.

المؤلف المرسل: سفيان خلوفي، soufyanekheloufi@gmail.com

- **توطئة:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز الاقتصاديات المتقدمة في الوقت الحاضر، حيث تملك دول العالم المتقدم والرائدة اقتصادياً عدد معتبر من هذه المؤسسات في جميع المجالات، والتي تمتاز بالانتشار الجغرافي الواسع وتنوع نشاطاتها. وهذا ما يجعلها أكثر دافعية نحو التنافس والاستمرارية داخل السوق المحلي وعند توسعها محلياً تنفتح مستقبلاً نحو التنافس في الأسواق الخارجية وتوجيه نشاطها نحو عمليات التصدير، وهو ما يجعلها آلية فعلية لتحقيق تنمية كاملة ومتكاملة تحتاجها الدول النامية في نظرتها التنموية المستقبلية، حيث استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أنّ تثبت في كثير من الدول نجاعتها في تحقيق نمو اقتصادي، وذلك ما يعكسه دورها الفاعل في الإنتاج والتشغيل وخلق القيمة المضافة، فضلاً عن دورها الاجتماعي في حل الكثير من المشكلات المجتمعية.

لهذا تسعى الدول النامية إلى تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحسين أساليب التسيير وترقية وتطوير محيطها وتعزيز هياكل الدعم، من أجل مرافقتها للحصول على مؤسسات اقتصادية قادرة على توفير مناصب شغل للمواطنين بشكل مستمر ودائم، واستغلال الموارد المحلية المتاحة في نشاطات خالقة للقيمة المضافة كالزراعة والصناعة وغيرها، والوصول في الأخير إلى التنمية المحلية المنشودة. وعليه، ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

✓ **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟** ويتفرع عن هذه التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2- هل تساهم المؤسسات الصغير والمتوسطة في توفير مناصب شغل في الجزائر؟

3- إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الناتج الداخلي والقيمة المضافة في الجزائر؟

4- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية للتساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في توفير مناصب شغل للمواطنين في مختلف المجالات وبشكل مستمر.

2- لا تساهم المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر في خلق القيمة المضافة.

3- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة تفوق النصف.

4- إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من السلع والخدمات جد ضعيفة وهي لاتصل مرحلة التصدير في معظم المجالات.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل اقتصاديات الدول، ومن الدور الذي تؤديه في تنمية المجتمع الذي تنشط فيه نشاطها من خلال سعيها الدائم والمستمر لتوفير متطلبات أفراد هذا المجتمع من منتجات وخدمات، وكذا توفير مناصب شغل تضمن العيش الكريم للموطنين. وعلاوة على ما تقدم، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر آلية فعلية نحو تحقيق تطلعات

أفراد المجتمع ككل. وهذه الدراسة ستحاول تسليط الضوء على سر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر من خلال دورها في حقيق أهم مؤشرات التنمية المحلية المنشودة الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: من بين أهداف الدراسة نجد ما يلي:

- تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية، من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي.
- تسليط الضوء على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- محاولة التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل للمواطنين الجزائريين.
- الوقوف عند مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والصادرات من السلع والخدمات.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المحلية وأبعادها، ثم القيام بالدراسة التطبيقية الإحصائية تجسيدا لكل ما تم وصفه على أرض الواقع بهدف التحليل واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

الدراسات السابقة: أجريت عدد من الدراسات حول موضوع الدراسة تسنى الإطلاع على أهمها كما يأتي:

- **دراسة"هند جمعوني "(2018):** بعنوان "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية مست بعض ولايات الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم الاستعانة باستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من أصحاب الصناعات الصغيرة فقط، باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعا وضعيفا في غالبية الإجابات، ويكاد أن يكون معدوما في بعض المؤسسات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة. وأوصت هذه الدراسة في الأخير بضرورة التكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الناحية المالية والتقنية وتوفير مناخ الاستثمار المناسب.

- **دراسة: "Jennifer Houghton"(2017)**، بعنوان:

'The role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development (LED)"[(1)].

"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية المحلية**"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية تكون من خلال: تعزيز روح المبادرة، وتوفير مناصب الشغل لمواطني البلد مما يساهم في التقليل من المخاطر الاجتماعية (تخفيض معدلات الجريمة)، بالإضافة إلى دعم الإنتاجية النظامية وإيجاد مرونة اقتصادية، من خلال الربط بين الشركات الصغيرة والكبيرة، كما تساهم في التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع وتحقيق قيمة مضافة داخل الاقتصاد، وأوصت الدراسة في الأخير إلا أنه من الضروري أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على وضع خطط أعمال تتنبأ بمتطلبات المجتمع، ولديها خطة تشغيلية وإثبات الجدوى والاستدامة من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء من ثم تحقيق تنمية محلية حقيقية.

– دراسة " **Anna Arent**"، "**Matylda Bojar**"، "**Francisco Diniz** "، "**Nelson Duarte** " **(2015)**:

بعنوان:

"The role of SMEs in sustainable regional development and local business integration: The case of Lublin region (Poland)"[(2)].

"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية المستدامة وتكامل الأعمال المحلية: دراسة حالة منطقة لوبلان (بولندا)**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية، مع التركيز على الحالة الخاصة لمنطقة لوبلان في بولندا. من خلال استخدام استبيان مقدم للمؤسسات التي تعمل في قطاعات التصنيع والتشييد، وبسبب العدد الكبير المؤسسات العاملة في قطاعي التصنيع والبناء (أكثر من 34.000)، تقرر جمع 314 استبانة، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن البعد الاقتصادي شكل جوهر اهتمامات هذه المؤسسات. أما البعد الثاني الأكثر أهمية فهو البيئة، وأخيرا البعد الاجتماعي. وبشكل عام كانت النتائج إيجابية للغاية، كما قدمت معظم المؤسسات محل الدراسة موقفاً استباقياً نحو التنمية المحلية، كما أنّ الاهتمام بالتكامل المحلي كان مرتفعًا نوعًا ما. حيث أنّ 54.9% من إجمالي مشتريات المؤسسات تتم في المنطقة، بينما مثلت المبيعات في المنطقة نسبة 62.5% هذا يدل على وجود مستوى عال من التكامل التجاري المحلي.

– دراسة: "**شريف غياط**"، "**محي الدين مكاحلية**"**(2014)**، بعنوان: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية (ولاية تبسة نموذجا)**"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضمان استمرار التنمية المحلية واستدامتها، كونها تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنويع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات الكبيرة، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن الجزائر سعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، من خلال إرساء القواعد الأساسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، والتي تعتبر من العوامل التي تدفع نحو الانسجام مع توجه السياسة الوطنية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية. وأوصت الدراسة بضرورة استحداث آليات تمويل جديدة تتماشي واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث.

– دراسة: "**علوني عمار**"**(2010)** بعنوان: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**"، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حاجياتهم الأساسية، وأوصت في الأخير بأنه ومن أجل تنمية محلية حقيقية في الجزائر لابد من تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقية وتطبيق مفهوم اللامركزية بشكل فعال وصحيح، وبهذا يتلاشى اعتماد البلديات على خزينة الدولة والتوجه نحو البحث على موارد ذاتية محلية مما يدعم استغلال هذه الموارد المتاحة محليا عن طريق تحسين المحيط الاقتصادي وتدعيم الاستثمار وخاصة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية.

❖ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** من خلال عرض الدراسات السابقة – في حدد إطلاع الباحثين– يتضح أنّ معظمها ركز على العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية من خلال التركيز علي بعدها الاجتماعي من توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق تكامل اقتصادي محلي. بينما تركز هذه الدراسة على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص مساهمتها الفعلية من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري بتقديم إحصائيات واقعية تم تحصيلها فعلا سواء تعلقت بتوفير مناصب شغل للمواطنين والذي ينعكس بالضرورة على تذليل المشاكل الاجتماعية هذا من الناحية الاجتماعية، أو من ناحية اقتصادية من خلال المساهمة في مؤشرات اقتصادية كالناتج المحلي خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة ومؤشرات التجارة الخارجية للبحث في سبل تعزيز هذا الدور مستقبلًا، نظرًا للمساهمات الكبيرة التي تحققها هذه المؤسسات في دول متقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، فضلًا على أن الدراسة تمت خلال فترة زمنية تختلف عن الدراسات السابقة.

وعلى العموم، وبناء على ما سبق فإنّ هذه الدراسات والأبحاث توصلت في معظمها إلى أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في تحقيق أبعاد التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا ما سيتم إثباته أو نفيه من خلال الدراسة الإحصائية والتحليلية التالية.

هذا، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التأصيل النظري للدراسة، وتحديد مشكلتها وصياغة أسئلتها، وتحديد متغيراتها، وتحديد منهجها وتفسير نتائجها.

هيكل الدراسة: حاولت هذه الدراسة الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

– **الأدبيات النظرية:** تم التطرق في هذا المحور لمفاهيم عامة حول التنمية المحلية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

– **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** تم من خلاله التطرق إلى تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا استعراض بعض الإحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وانتشارها الجغرافي والنشاطات التي تمارسها هذه المؤسسات.

– **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:** تم من خلاله التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة وتطوير الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وتنمية الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر.

المحور الأول: الأدبيات النظرية

في هذا المحور التمهيدي للدراسة تم التطرق إلى كل من المفاهيم العامة حول التنمية المحلية، ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ظل الأدبيات النظرية ذات العلاقة، كالتالي:

أولا: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية: في هذه الجزئية من الدراسة تم التطرق إلى تعريف التنمية المحلية، ركائز وأهمية التنمية المحلية وأخيراً أبعاد التنمية المحلية، كما يلي:

1- تعريف التنمية المحلية: تعرف التنمية بصفة عامة على أنها:"عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك بمساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"[(3)]. في حين تُعرف التنمية المحلية على أنها:

➢ "العملية التي بوساطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[4].

➢ "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة، وهي بالتالي العملية التي بوساطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً، وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظمة شاملة ومتكاملة"[5].

➢ كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية على أنها: "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة"[6].

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية، وهي كالتالي[7]:

- تقوم التنمية المحلية على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم وتؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.
- تتضمن مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
- تستمر لفترة زمنية طويلة، فهي ليست مشاريع مؤقتة أو محددة بغرض معين، فهي عملية أكثر منه برنامجًا.
- ترتكز على الحاجات التي يشعر بها الناس وعلى رغباتهم وآمالهم وإجماع الأهالي دون إكراه.
- تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم لإحداث التغيير الاجتماعي.

2- ركائز التنمية المحلية: تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج والمشاريع التنموية، نوجزها في النقاط التالية [8]:

2-1- المشاركة الشعبية: تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وتدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الإدخار والاستهلاك.

2-2- تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأنّ يكون هناك نوع من التنسيق. بحيث لا تكون خدمات مكررة ولا نوعًا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

2-3- الإسراع في الوصول إلى النتائج: يقصد بها أنّ تتضّمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف، والسبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأن هناك منفعة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمع.

2-4- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أهم ركائز تحقيق التنمية المحلية، كما أنّ الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظراً لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

3- أهداف التنمية المحلية: تهدف التنمية المحلية كإستراتيجية إلى[9]:

- توسيع فرص العمل.
- تعزيز القاعدة الضريبية المحلية.
- الحفاظ على التراث الثقافي.
- الحفاظ على البيئة.
- خلق فرص التعليم المهني.
- تعبئة القادة المدنيين ورجال الأعمال.
- تعزيز القيادة السياسية والاستقرار على المستوى المحلي والإقليمي.
- تحسين مناخ الأعمال.
- زيادة الاستثمار الخاص.
- الحد من الفقر من خلال تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ولعل، أسمى أهداف التنمية المحلية هو بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمار وتوسع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل مداخيل الإدارات المحلية أكثر وفرة لمواصلة العمل التنموي وتهيئة الإقليم، وهذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر وقد يطلق على هذا الهدف "بناء الأساس المادي للتقدم"[10].

4- أبعاد التنمية المحلية: تتمثل فيما يلي:[11]

4-1- البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي اقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أنّ تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أنّ المنطقة التي تتحدد مميزاتها مسبقًا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل تحقيق فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة. بالإضافة إلى ذلك يمكن أنّ تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، لهذا فإنّ التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال: امتصاص البطالة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية كالطرقات، والمستشفيات والمدارس...الخ التي تساهم في دمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم كما تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة.

4-2- البعد الاجتماعي: البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يعتبر الإنسان أنّه جوهر التنمية، ويركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، وكذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية. حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وخلق مجتمع يتصف بالفضيلة والوفاء لوطنه.

3-4- البعد البيئي: أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول للدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.
- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليًا مثل المياه والغابات.

وهناك من يضيف أبعادًا أخرى للتنمية المحلية كالبعد السياسي (التعبئة الاجتماعية)، والبعد البشري (التنمية من أجل الناس)، والبعد الإداري (التنمية الإدارية). وفي الأخير يمكن القول أنّ هذه الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هي التي تتحكم في عملية نجاح أو فشل التنمية المحلية، ولذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي. وفيما يلي جدول يوضح المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة:

جدول رقم(01): معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
- تحسين جودة الحياة - تخفيض حدة الفقر. - تحقيق العدالة والمساواة.	- نقل التكنولوجية الجديدة. - تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. - الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات.	- تقليص انبعاثات غاز التدفئة. - الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها. - استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر: زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ماي 2017، ص 101.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: في هذه الجزئية الثانية من المحور الأول، تم التطرق إلى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الناحية الاقتصادية، وكذا من الناحية الاجتماعية في ظل الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الموضوع كما يلي:

1- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الناحية الاقتصادية:** تم تسليط الضوء هنا على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الناحية الاقتصادية على كلًا من تنمية الصادرات، تحقيق وتحسين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، كالتالي:

1-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي[12].

2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق وتحسين الناتج الداخلي الخام: تبرز أهمية الدور الإستراتيجي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48% من الناتج المحلي الإجمالي وفي اليابان بـ 27.1% وفي فرنسا بـ 61.8%.

3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبًا عالية، ففي فرنسا مثلا 42.9% وإيطاليا 58.8%[13].

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الناحية الاجتماعية: تم تسليط الضوء هنا على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الناحية الاجتماعية على كلًا من مؤشرات التشغيل وتلبية الاحتياجات المحلية والتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، كالتالي:

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها[14].

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الاحتياجات المحلية والتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية: تساهم المؤسسات الاقتصادية في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين. كما تساعد المؤسسة الاقتصادية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المحلية ويظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، وتتيح لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل[15].

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خصص هذا المحور لتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري، وتتبع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط وتوزيعها حسب الجهات الجغرافية خلال الفترة ما بين سنتي (2012–2018). وهذا كالتالي:

أولًا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري: وفقًا لتعريف المشرع الجزائري الوارد في القانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 10 جانفي سنة 2017 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مادته الخامسة (5) تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج سلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصًا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار (01) دينار جزائري.

– تستوفي معيار الاستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)"[16].

نستنتج من خلال هذا التعريف أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتمد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية. والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

جدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الوحدة: دينار جزائري

الصنف	عدد العمال	رقم أعمالها	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	أقل من 04 ملايير	أقل من01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17–02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 08–09–10، العدد02، 11 جانفي 2017، ص 06.

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين سنتي (2012–2018): يوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من سنة 2012 إلى 30–06–2018، وتجدر الإشارة أنه تم تسجيل ما يقارب 659.309 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2011:

جدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين سنتي (2012–2018)

الوحدة: مؤسسة

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2012	711.832	52523	**%7،97**
2013	777.816	65984	**%9،27**
2014	852.053	74237	**%9،54**
2015	934.569	82516	**%9،68**
2016	1.022.621	88052	**%9،42**
2017	1.074.503	51882	**%5،07**
30 جوان 2018	1.093.170	18667	**%1،74**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°22, Edition avril 2013, p 09.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, Edition avril 2014, p 08.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition avril 2015, p 07.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°30, Edition mai 2017, p 08.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition mai 2018, p 08.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition novembre 2018, p 07.

من الجدول أعلاه، يلاحظ الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018، حيث تم تسجيل سنة 2012، (711.832) مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليرتفع وفق وتيرة متزايدة لغاية سنة 2015 وفق نسب تغير بلغت سنة 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي 7،97%، 9،27%، 9،54%، 9،68%، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن استحداث الحكومة لآليات وإجراءات، من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل بعض الهيئات الوطنية الداعمة لهذه المؤسسات، والتي تزامنت وحصول عدد كبير من الأفراد على قروض من أجل تمويل مشاريعهم، أما بالنسبة للفترة من سنة 2016 وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 فقد قفز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (1.022.621) مؤسسة إلى (1.093.170)، وهذا بوتيرة منخفضة بلغت سنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي نسب 9،42%، 5،07%، 1،74%، وهذا راجع إلى ذلك التضارب في بعض الإجراءات والآليات الداعمة لهذه المؤسسات وعدم قدرتها على التكيف مع متغيرات الاقتصاد المحلي، وكذا المشاكل التي صاحبت عملية رقابة هذه الأجهزة من أجل مساندة المؤسسات وتشجيعها على الاستمرارية والبقاء.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط (2012-2018): الجدول أدناه يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى نهاية سنة 2018، كالتالي:

جدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط خلال الفترة (2018-2018)

قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	8.515	7.378	3.963	-	6.311	6.687	6.973
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم	4.747	7.015	6.979	-	2.770	2.890	2.938
البناء, الأشغال العمومية والري	664.457	729.560	808.486	-	174.876	179.326	182.501
الصناعات التحويلية	20.618	19.330	18.472	-	89.694	95.010	97.803
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	12.081	13.221	12.963	-	513.728	548.268	338.266
الحرف	1.414	1.312	1.190	-	235.242	242.322	464.689
المجموع	**711.832**	**777.816**	**852.053**	**934.569**	**1.022.621**	**1.074.503**	**1.093.170**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°22, Edition avril 2013, P: 11.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, Edition avril 2014, p 11.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition avril 2015, p 09.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°30, Edition mai 2017, p 11.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition mai 2018, p 10.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition novembre 2018, p 09.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه، أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تصنف حسب النشاط إلى مؤسسات زراعية، ومؤسسات الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة، ومؤسسات البناء، والأشغال العمومية والري، ومؤسسات الصناعات التحويلية، ومؤسسات الخدمات بما في ذلك المهن الحرة، ومؤسسات الحرف، حيث كان ترتيب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر حسب النشاط على النحو التالي:

- مؤسسات الحرف: حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2018: (464.689) مؤسسة.
- مؤسسات الخدمات بما في ذلك المهن الحرة: حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 (338.266) مؤسسة.
- مؤسسات البناء والأشغال العمومية والري: حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 (182.501) مؤسسة.
- مؤسسات الصناعات التحويلية: حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 (97.803) مؤسسة.
- مؤسسات زراعية: حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 (6.973) مؤسسة.
- مؤسسات الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة: حيث بلغ عددها في نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2018 (2.938) مؤسسة.

كما يتضح، أنّ عدد المؤسسات في كل من نشاط الحرف والخدمات يغلب على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك راجع إلى التركيز في فترة معينة على منح تسهيلات لإنشاء مثل هكذا المؤسسات ومشاريع من جهة، وكذا توجه المستثمر نحو هذه النشاطات التي تمتاز بالعائد المرتفع والتكاليف الأقل على خلاف النشاطات الأخرى كالصناعية والزراعية والتي تحتاج إلى وقت أطول ومجهود أكبر.

رابعا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب الجهات الجغرافية للفترة 2012-2018: الجدول أدناه يوضح هو الأخر توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب الجهات الجغرافية للفترة (2012-2018)

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب الجهات الجغرافية للفترة 2012-2018.

الوحدة: مؤسسة

المناطق	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الشمال	248.985	316.364	344.405	_	400.615	424.659	438.260
الهضاب العليا	128.316	102.533	108.912	_	125.696	133.177	136.899
الجنوب	42.816	40.517	43.672	_	49.595	51.508	53.060
المجموع	420.117	459.414	496.989	_	575.906	609.344	628.219

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°22, Edition avril 2013, P: 20.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, Edition avril 2014, p 21.

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition avril 2015, p 18.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°30, Edition mai 2017, p 12.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition mai 2018, p 12.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition novembre 2018, p 11.

يوضح الجدول أعلاه، توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات الجغرافية، حيث نلاحظ أنّ هذا التصنيف حافظ على نفس ترتيب الجهات من حيث عدد المؤسسات وذلك كما يلي:

- **مناطق الشمالية:** حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المناطق الشمالية في نهاية السداسي الأول من سنة 2018، (438.260) مؤسسة.
- **مناطق الهضاب العليا:** حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المناطق الشمالية في نهاية السداسي الأول من سنة 2018، (136.899) مؤسسة.
- **مناطق الجنوب:** حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المناطق الشمالية في نهاية السداسي الأول من سنة 2018، (53.060) مؤسسة.

وهذا الترتيب بطبيعة الحال راجع إلى توزيع الكثافة السكانية في الجزائر، وكذا توفر المنشآت التحتية الضرورية لنشاط هذه المؤسسات في المناطق الشمالية، على عكس مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير، كما نلاحظ ذلك الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات في كل المناطق، وهذا راجع لزيادة الاهتمام بخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية المناطق لاسيما الجنوبية والهضاب العليا.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: يمكن توضح هذه المساهمة من خلال المؤشرات التالية:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص للشغل (العمالة) للفترة (2012-2018):

يوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص للشغل خلال الفترة من سنة 2012 إلى نهاية سنة 2018:

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص للشغل (العمالة) للفترة (2012-2018)

الوحدة: عامل

السنة	عدد العمال	عدد العمال الإجمالي	نسبة عمال م. ص.م بالنسبة لعدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير
2012	1.848.117	-	-	123.920	**%7،19**
2013	2.001.892	10.789.000	**%18،55**	153.775	**%8،32**
2014	2.157.232	10.565.000	**%20،42**	155.340	**%7،76**
2015	2.371.020	10.594.000	**%22،38**	213.788	**%9،91**
2016	2.540.698	10.895.000	**%23،32**	169.678	**%7،16**
2017	2.655.470	-	-	114.772	**%4،52**
2018-06-30	2.690.246	-	-	34.776	**%1،30**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°22, Edition avril 2013, P: 12.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, Edition avril 2014, p 12.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition avril 2015, p 10.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°30, Edition mai 2017, p 14.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition mai 2018, p 14.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition novembre 2018, p 13.
- الديوان الوطني للإحصائية، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2017، ص ص 15-18.
- الديوان الوطني للإحصائية، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015، رقم 46، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2017، ص 16.

الجدول أعلاه يوضح عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها مقارنةً مع عدد العاملين في الجزائر وفق معطيات رسمية، حيث نلاحظ الارتفاع المستمر والمتزايد لعدد العمال من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 والتي سجلت (2.371.020) عامل، في حين نسجل ارتفاعاً بوتيرة متناقصة منذ سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 والتي سجلت فيها (2.690.246) عامل كما هو موضح في **الشكل (01)**. كما أن مساهمات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث توفير مناصب الشغل مقارنةً بالعدد الإجمالي للموظفين في الجزائر حيث تراوحت نسبة المساهمة بين سنتي 2013 و2016 من 18،55% إلى 23،32%، وهي نسبة تحتاج إلى مزيد من الجهد كون مؤشر البطالة من بين المؤشرات الاجتماعية المهمة كونها تعبر عن المستوى المعيشي للفرد من جهة، وكذا مساهمته في التقليل من المشاكل المجتمعية التي تعيشها الجزائر اليوم.

شكل رقم (01): العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العاملين بها في الجزائر (2012-2018)

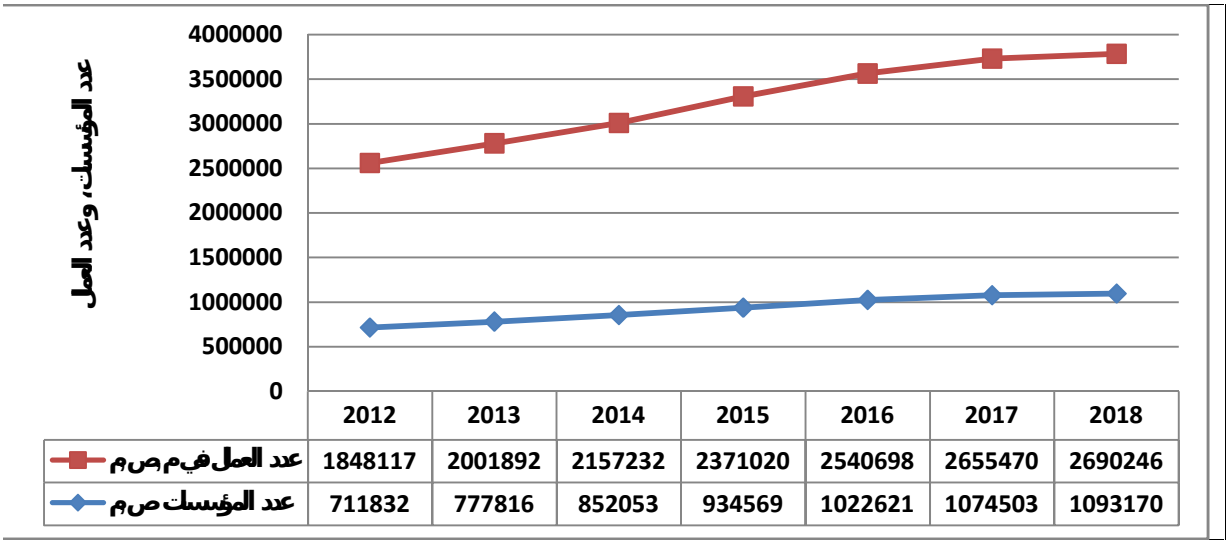

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال في م ص م	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2690246
عدد المؤسسات ص م	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)، والجدول (06).

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة (2012-2016): الجدول الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق مؤشر القيمة المضافة خلال الفترة (2012-2018)، كالتالي:

جدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة (2012-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	القيمة المضافة الكلية	القيمة المضافة للمؤسسات ص.م	مساهمة م ص م في القيمة المضافة الكلية %
2012	12.484،00	1.651,55	**%13،23**
2013	12.857،10	1.870,6	**%14،55**
2014	13.248،10	1.870,6	**%14،12**
2015	12.437،60	2.259,33	**%18،17**
2016	13.048،70	2 341,23	**%17،94**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition novembre 2018, p 32.

- الديوان الوطني للإحصائية، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2017، ص 75.

يبين الجدول أعلاه، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2012 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2018، حيث يتضح لنا الارتفاع المستمر في هذه المساهمة والتي بلغت سنة 2012 ما يقارب (13،23%) وسنة 2015 بلغت نسبة (18،17%)، أما في نهاية سنة 2016 بلغت (17،94%)، وهي نسب ضعيفة يجب إعطائها المزيد من الاهتمام من خلال التركيز على النشاطات التي تخلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الجزائر كالنشاط الزراعي والصناعي وتقديم تسهيلات من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشطة في هكذا مجالات، والتي بدورها تستغل الموارد المحلية المتاحة وتنتج قيماً جديدة داخل الاقتصاد الجزائري مستقبلًا، ويوضح الشكل الموالي هذه المساهمة بشكل أكثر دقة ووضوح:

شكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة (2012-2016)

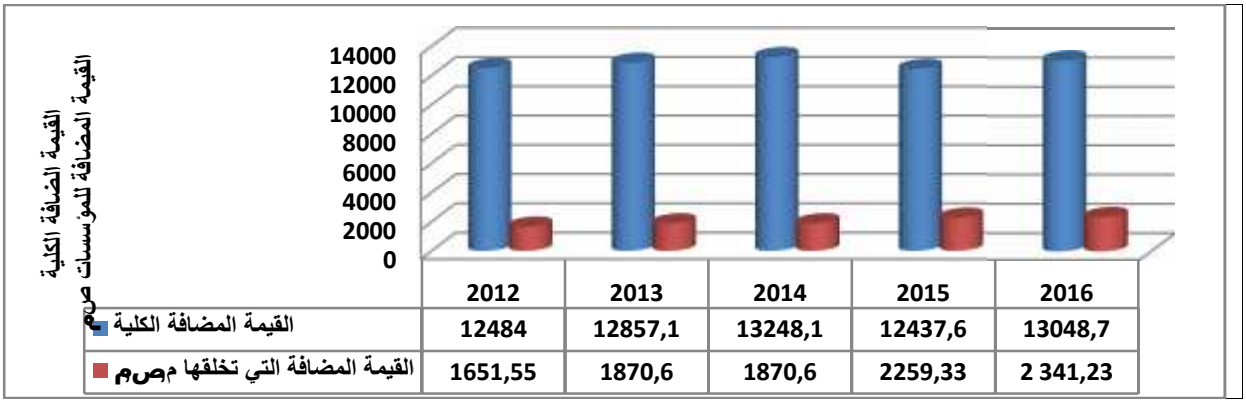

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(07).

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات:

الجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2012-2015)، كالتالي:

جدول رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات (2012-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الناتج الخام الداخلي خارج المحرقات الكلي	الناتج الخام الداخلي خارج المحروقات للمؤسسات ص م	مساهمة م ص م في الناتج الخام الداخلي خارج المحروقات الكلي%
2012	10.672،2	6.606،404	**%61،90**
2013	11.679،9	7.634،43	**%65،36**
2014	12.570،6	8.526،58	**%67،83**
2015	13.567،9	9.237،87	**%68،09**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition avril 2015, p 49.

- الديوان الوطني للإحصائية، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2017، ص 75.

يهدف الجدول أعلاه، إلى إعطاء نظرة أكثر دقة حول إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إنتاج الثروة للتعرف على مكانة هذه المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني، وذلك خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، حيث يتضح لنا سيطرة هذه المؤسسات على تطوير الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، خلال هذه الفترة بنسبة تراوحت بين (61،90%) و(68،09%)، وهذا التطور المستمر في المساهمة يعكسه ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة هذا من جهة، لكن إذا ما قارنا الناتج المحلي الخام الإجمالي بالناتج المحلي الخام الذي تخلقه هذه المؤسسات، نجد أنّ هناك فرق كبير بينهما وهذا راجع بطبيعة الحال لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على المحروقات بدرجة أولى، والشكل أدناه يوضح ذلك (**الشكل 03**)، لهذا يمكن القول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بشكل كبير في تطوير الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات وهي بحاجة دائما إلى مزيد من الاهتمام من أجل توسيع نطاق انتشارها وتنويع نشاطاتها من أجل الخروج يوما ما من التبعية للقطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري.

شكل رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج المحروقات (2012-2015)

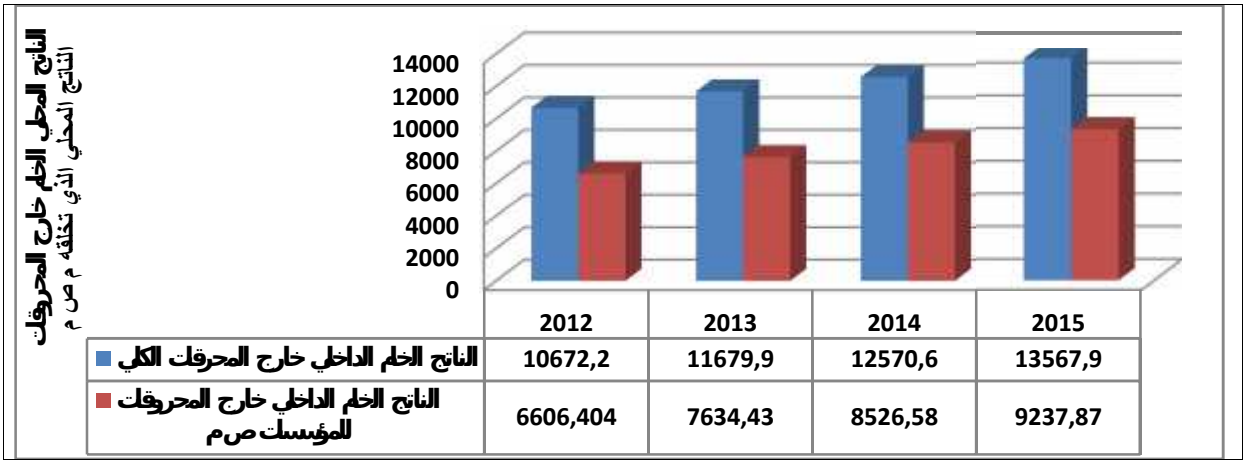

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (08).

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية (2012-2016): الجدول أدناه يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2012-2016)، كالتالي:

جدول رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية (2012-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات	**5.979،8**	**5.528،8**	**5.206،3**	**3.872،6**	**3.655،7**
الصادرات النفطية	5.527،7	5.057،5	4.709،6	3.229،4	3.080،0
الصادرات خارج المحروقات	452،1	471،3	496،7	643،2	575،7
نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الإجمالي	**%7،56**	**%8،52**	**%9،54**	**%16،61**	**%15،75**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائية، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2017، ص 74.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنّ نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات جد ضئيلة مقارنةً بالصادرات النفطية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت هذه النسبة من (7،56%) سنة 2012 إلى (16،61%) سنة 2015، لتسجل انخفاض طفيف سنة 2016 حيث سجلت نسبة (15،75%)، وهذا الارتفاع يتماشى والارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة، لكن تبقى هذه النسبة كما قلنا سابقا غير كافية وتحتاج المزيد من الاهتمام من طرف الجهات الحكومية، وذلك من خلال تقديم يد العون لهذه المؤسسات لاسيما في مجال التعريف بالمنتجات المحلية في الأسواق العالمية من أجل اختراق الأسواق مستقبلًا، وكذا تحفيزها على عمليات التصدير من خلال إعفاءات جمركية وتوفير قاعدة مصرفية مرنة قادرة على توفير ضمانات كافية للقيام بعمليات التصدير بكل أريحية. ويوضح الشكل رقم (04) تلك المفارقات الكبيرة بين الصادرات خارج المحروقات والصادرات الإجمالية خلال الفترة من سنة 2012- 2016:

شكل رقم (04): الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات النفطية خلال الفترة (2012-2016)

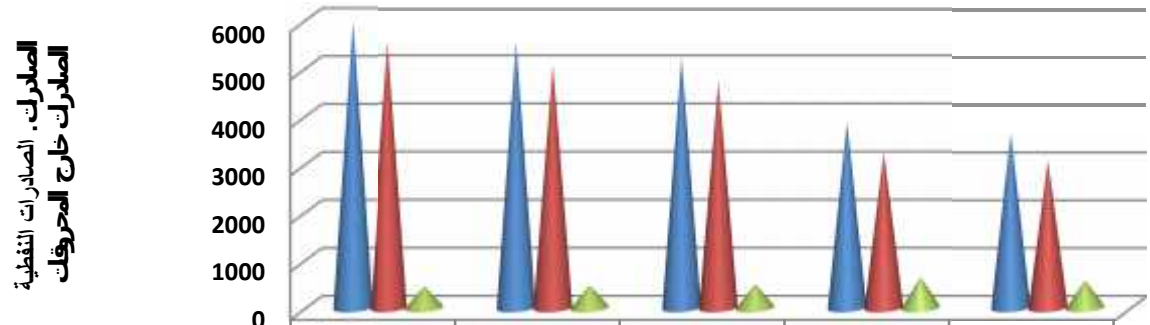

	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات	5979,8	5528,8	5206,3	3872,6	3655,7
الصادرات النفطية	5527,7	5057,5	4709,6	3229,4	3080
الصادرات خارج المحروقات	452,1	471,3	496,7	643,2	575,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (08).

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أنّ اختبار فرضيات الدراسة التي تبحث في الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المحلية في الجزائر كانت كالتالي:

1- إثبات الفرضية الأولى: القائلة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم في توفير مناصب شغل للمواطنين الجزائريين بشكل مستمر، وهذا ما يؤكده الارتفاع المستمر في عدد العمال الذين يشتغلون في هذه المؤسسات محليا والمتزامن مع ارتفاع عدد هذه المؤسسات خلال هذه الفترة، حيث بلغ عددهم في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 (2.690.246) عامل، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الطموحات المرجوة في إطار التنمية المحلية المنشودة، والتي يبرز محورها الأساسي في الحد من ظاهرة البطالة إلى أقصى تقدير.

2- نفي الفرضية الثانية: فمن خلال تتبعنا لتطور القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسات الصغير والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2016 اتضح أن القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ارتفاع مستمر، حيث تراوحت نسبة القيمة المضافة لهذه المؤسسات مقارنة بالقيمة المضافة الإجمالية بين نسبتي (13،23%) و(18،17%)، وذلك دليل على أن هذه المؤسسات تساهم في خلق القيمة المضافة في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخري تبقي هذه النسبة ضعيفة جدا، وذلك راجع بالأساس إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتسعي الدولة الجزائرية اليوم إلى إدراج هذه المؤسسات في نشاطات خالقة للقيمة المضافة كالزراعة والصناعة مثلًا، وهذا لن يكون إلا بتوفير تسهيلات وإمكانيات تسمح للمستثمر في الخوض في مثل هكذا مجالات.

3- إثبات الفرضية الثالثة: تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في رفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وما يؤكد ذلك الإحصائيات التي تبين أن مجموع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمثل نسب تتراوح بين (61،9%) و(68،09%) للفترة ما بين سنتي (2012-2015)، وهذه نسبة تعتبر جيد إذا ما تمت مقارنتها بالناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، لكنها تبقى غير كافية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام الإجمالي وتحتاج إلى المزيد والمزيد من المساهمة مستقبلًا.

4- نفي الفرضية الرابعة: كون مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية جد ضعيف وليست منعدمة، حيث تراوحت نسبة الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية إلى نسبة الصادرات النفطية بين

(7،56%) و(16،61%) وهذا بين سنتي (2012-2016)، وهذا دليل على عجز الاقتصاد الوطني على خلق التنويع في الصادرات وفك شفرة ارتباطه بقطاع المحروقات، وتحقيق أهداف تنموية منشودة.

خاتمـــة

نستنتج من خلال القراءة التحليلية السابقة لمختلف المعطيات أنّ التنمية المحلية هي عملية متكاملة إقليمياً اقتصادية واجتماعية وحتى بيئياً وثقافيا، تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع محلياً، وتقوم على إشراك كل أفراد المجتمع المحلي وتكامل مشروعاتها اعتماداً على موارد محلية، وتكون هذه العملية خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق نتائج اجتماعية مثل تحسين جودة الحياة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة والمساواة، ونتائج اقتصادية كنقل التكنولوجية الجديدة والحصول على عوائد مالية والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لتحقيق مثل هكذا تنمية كون هذه المؤسسة أكثر عدداً وأوسع انتشاراً وتنوع مجالات نشاطاتها خلاف المؤسسات الكبيرة. ومن خلال هذه الدراسة وعلى ضوء ما سبق تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- نتائج الدراسة: بناءاً على كل ما سبق توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج نجوزها فيما يلي:

- سجلت الجزائر خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018 ما يفوق (1.093.170) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وما ميز عدد هذه المؤسسات هو الارتفاع المستمر وانتشارها في المناطق الشمالية وتركزها على مجالات ونشاطات الخدمات والمهن الحرة والحرف بخلاف الصناعات التحويلية والزراعة.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في توفير مناصب شغل للمواطنين، حيث وفرة لغاية نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2018 ما يفوق (2.690.246) عامل، كما ساهمت بين سنتي (2013-2016) في تحقيق نسب تتراوح بين (18،88%) و(23،32%) في توفير مناصب شغل مقارنة مع عدد الموظفين الإجمالي للجزائريين.

- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق القيمة المضافة الإجمالية بنسب تراوحت بين (13،23%) و(18،17%) وهذا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسب تراوحت بين (61،9%) و(68،09%) وهذا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015.

- تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير خارج المحرقات ضعيفة جدا حيث لم تتعدى نسبة المساهمة (16%) كأقصى تقدير بين سنتي 2012 و2016.

2- اقتراحات الدراسة: من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أنّ تساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر:

- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات أمام المستثمرين لإنشاء هذه المؤسسات في مختلف المناطق الجغرافيا في الجزائر مع التركيز على المناطق الجنوبية والهضاب العليا.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب شغل للمواطنين وتقديم حوافز للمؤسسات التي توفر أكبر عدد من العمال.

- توفير كل الظروف أمام المستثمرين للخوض في نشاطات خالقة للقيمة المضافة لاسيما النشاطات الزراعية والصناعات التحويلية.

– تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد في نشاطها على موارد محلية بشكل كامل وتساهم في خلق تكامل محلي.

– تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصل مراحل التصدير، من توفير كل السبل لإيصال المنتج الجزائري المحلي للأسواق العالمية.

– إجراء دراسة مستمرة حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد طرق تأهيلها وتمويلها عبر مراحل توسع نشاطاتها من أجل مسايرة التنمية المنشودة وفق إستراتيجية واضحة المعالم.

– الاستفادة من تجارب الدول الرائدة اقتصادية بالتركيز على آلية تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وتكييف التجارب مع خاصية الاقتصاد الوطني.

– إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية على واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا والوقوف على المشاكل والتحديات التي توجهها من أجل تقديم توصيات عملية لتحقيق تنمية محلية فعلية.

– **الإحالات والهوامش:**

1- Jennifer Houghton, The role of Small and Medium Scale Enterprise in local economic development (LED), Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 11 Issue 2, January 2017.

2- Anna Arent, Matylda Bojar, Francisco Diniz, Nelson Duarte, The role of SMEs in sustainable regional development and local business integration: The case of Lublin region (Poland), Conference Paper, 55th Congress of the European Regional Science Association: "World Renaissance: Changing roles for people and places", Lisbon, Portugal, 25-28 August 2015.

3- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولي، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 19.

4- شريف غياط، محي الدين مكاحلية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية (ولاية تبسة نموذجا)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، المجلد 1، 2015، ص 212.

5- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي التنمية المحلية، الطبعة الأولي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع 2001، القاهرة، مصر، ص 09.

6- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 186.

7- وهاب نعمون، سمية سريدي، القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية_ دراسة مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 48، ديسمبر 2016، ص 227.

8- عناني سياسية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، 2014، ص 94–95.

9- Local Economic Development Training Module, Introduction to Local Economic Development, Seberang Perai, Malaysia, 13-15 December 2016, p 25.

10- حجاب عبد الله، التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد06، جوان 2017، ص 359.

11- كية آكلى، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ماي 2017، ص 100.

12- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 8.

13- عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، 13 و14 نوفمبر2012 ، ص 05.

14- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 57.

15- عناني سياسية، مرجع سابق، ص 97.

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05، العدد 02، 10 جانفي 2017، ص 05-06.